



قطاع الخليوي «قبة الخزينة» بانتظار الخصخصة الفعلية

الهبر : الجباية تجاوزت المليار دولار وتشكل ٢٠٪ من الموازنة

رولا ابراهيم

واضاف هبر: تحديث القطاع يحتاج لتخطي الروتين الإداري الحالي الذي يعيق التقدم، لذلك فإن تحرير القطاع كما اوصى مؤتمر باريس ٢ من شأنه ان يشكل حلا لكل تلك المشكلات ويدفع بالقطاع المتعثّر في لبنان الى الريادية من اجل مجاراة القطاعات الاخرى في المنطقة.

مد وجزر سياسي

وعزا هبر اسباب عدم تطبيق الخصخصة الى المدّ والجزر السياسيين في لبنان انما عوّل على وزير الاتصالات الحالي مبديا اقتناعه بأنه الشخص المناسب في المكان المناسب. واكد انه نادى منذ ما يقارب الثلاث السنوات بتطبيق الخصخصة وانما تعرّض لبعض الضغوط التي هددت حياته العملية، على الرغم من ان خصخصة القطاع تدر المليارات على الخزينة وتسمح بإطلاق العنان للمنافسة بين الشركات وتساهم في تخفيض اسعار التخابر على المواطنين كما تزيد نسبة العروض بنسبة ٧٥٪.

وكشف ان العمل جار حاليا على ادخال تكنولوجيا G3 الى الخليوي في لبنان والتي تسمح بإرسال E-MAIL واجراء محادثات على الشبكة (Chating) على امل تشجيع الشركات على الاستثمار في القطاع اذا تمت الخصخصة.

الهيئة الناظمة للاتصالات

يتفق خبير الاتصالات الدكتور رياض بحسون مع الهبر على ان الحكومات والسلطة السياسية تؤخر التقدم في قطاع الاتصالات، ويؤكد على ضرورة خضوع هذا القطاع للهيئة الناظمة للاتصالات التي لم تعد مسؤولة عنه منذ ما يقارب السنتين، ما يؤثّر سلبا في نوعية الخدمة وفي المستهلك.



الاحتكار العام الى الاحتكار الخاص.

بترول الدولة

من جهته وصف نقيب شركات الخليوي والاتصالات في لبنان انطوان الهبر، قطاع الاتصالات بـ «بترول لبنان» نظراً الى ان مردوده على الخزينة العامة فاق هذه السنة المليار ومئتي مليون دولار، أي ما يقارب ٢٠٪ من الموازنة العامة.

واشار الى ان الاجراءات الحاصلة التي تشكل حافزا للتحديث والتطوير، تصطدم بمعوقات عدة تحول دون تطوير القطاع الى ما يطمح اليه اللبنانيون، اذ ان عمليات الاتصال كانت تنحصر سابقا بالمكالمات الهاتفية، اما اليوم فقد دخلنا عصر الرسائل القصيرة (SMS) والمصورة (MMS) وعصر الاتصال بالإنترنت ووصل الجهاز الخليوي بالكمبيوتر.

تتناوب على قطاع الاتصالات في لبنان منذ سنة ١٩٩٥ حتى يومنا هذا طبقة سياسية رأسمالية احتكرت القطاع عبر خصخصة «وهمية» لا تمت الى الخصخصة الفعلية بصلة ولا الى اعطاء القطاع الخاص الدور الذي يفترض ان يلعبه على صعيد ادارة وتقليص الدين العام على الرغم من اشتراط مؤتمرات الدول المانحة بما فيها باريس ٣، الذي عقد في ٢٥ كانون الثاني ٢٠٠٧، تنفيذ مشاريع الخصخصة لتفي تلك الدول بوعودها والتزاماتها من القروض الميسرة والهبات.

وكان من المفترض ان تطلق خصخصة قطاع الخليوي في شباط ٢٠٠٧، وكانت هناك ١٠ شركات جاهزة للمشاركة في المناقصة، لكن الانقسام السياسي عطل العملية وبقي المواطن اللبناني يسدّد بدل الخدمة مع الضريبة من دون ان يدري!

اداة جباية

وقد تحولت خدمة التخابر، بحسب وزير الاتصالات شربل نحاس، الى اداة للجباية وهي جباية تمتاز بسهولةها اذ ان المواطنين لا يرون الشق الضريبي ويسددون رسوم الخدمة مع الضريبة، اما ألبا من خلال الاقتطاع من حساباتهم المصرفية، وإما مسبقاً من خلال البطاقات المسبقة الدفع.

ووعد نحاس بتقديم اقتراحات محددة الى مجلس الوزراء لإعادة هيكلية القطاع، بما يسمح بإشراك القطاع الخاص ويعزز فرص استثمار مدّخرات اللبنانيين وخلق فرص عمل بصيغ تعاون مع مؤسسات عالمية اذا اتت بقيمة مضافة، فضلا عن تقديم اقتراحات لمعالجة الشق الضريبي لعدم نقل

ويشير الى ضرورة تطوير وتحديث الشبكة ودفعها الى مستوى متقدم بعد مضي ١٥ سنة عبر وضع دراسات تشمل الجزء الفني والاقتصادي وإلغاء بعض المحطات واستخدام اخرى من شبكتين كنوع من الدمج الجزئي وتحسين البنية التحتية من اجل الحصول على امكانيات اكبر لتوفير خدمة افضل. وعن اسعار التخابر، أكد بحسون ان التخفيض يتطلب قرارا سياسيا يقضي بتخفيض الاسعار بنسبة ١٥٪ باعتبار ان اسعار الشبكة مرتفعة جدا على الرغم من التحسن الذي طرأ على القطاع منذ سنة ونصف السنة.

بطاقات جديدة

وكشف بحسون عن اقتراح قدّم للوزارة يقضي بإصدار بطاقات تخابر جديدة خاصة باللبنانيين في بلاد الاغتراب تكون ذات صلاحية غير محدودة وتسمح للمغترب باستعمالها فور وصوله الى لبنان او من الخارج عبر خدمة ال-Roaming.

ويتطلب هذا الامر اضافة ٨ ملايين خط خليوي بحيث يتألف الخط الواحد من تسعة ارقام وتوقع في حال رواج هذه الخدمة الحصول على مليوني اشتراك اضافي ما يساهم في رفع ايرادات خزينة الدولة خصوصا اذا ما تم السماح للمغتربين بالاشتراك «Online» اي عبر الانترنت.